عزيزنا دولة السيد وصفي التل رئيس الوزراء

نبعث اليكم بمحبتنا وتقديرنا وبعد،

واننا اذ نبلغكم هذه البشرى السعيدة نرجو ابلاغ الجهات المختصة وانخاذ الاجراءات اللازمة في مثل هذه الحالة . ضارعين المالله سبحانه وتعالمان يكلأ سعو ولي عهدنا بعين رعايته ويجعله قرة عين لنا وللاسرةالاردنية وللعربوالمسامين انه سميع مجيب.

واقبلوا نحياننا عزيزنا ،

المحتين بطلل

صدر عن تصرنا بسمان الزاهر في الرابع والعشرين من شهر شعبان سنة ١٣٨١ هجرية الموافق للثلاثين من شهر كانون الثاني سنة ١٩٦٢ ميلادية

نمدالمسبر للفلك منكر الملكة للفارونية المعاتمية

لما كانت الفقرة (أ) من المادة ٢٨ من الدستور تنص على ان تنتقل ولاية الملك من صاحب العرش الى اكبر ابنائه سناً ، فقد اصدرنا ارادتنا الملكية هذه بان يلقب اكبر ابنائنا صاحب السمو الملكي الامير عبد الله بلقب (ولي المهد) وان يمنح سموه الملكي حق استعمال هذا اللقب السامي وبان يتمتع بجميع المزايا المتعلقة به

۲۶ شعبان سنة ۱۳۸۱ هجرية الموافق ۳۰ كانون الثانيسنة ۱۹۶۲ ميلادية

المحتين بطسلال

دئيس الوزراء **وصفي التل** . وزير الداخلية كمال الدجاني

المتلكة الاردنية المتالة

عمـان : الحميس ٢٦ شعبان سنة ١٣٨١ هـ - الموافــــق ١ شباط سنة ١٩٦٢ م العدد ١٩٥٥

الفهرس

صحفة	••
301	
100	لم رقم (١) لسنة ١٩٦٢ « نظام الاجراءاتالمتعلقة بقضاياالعمال »
\ PY	ال تا ٧ / إن تا ١٩٦٧ و نظام تا ليف المجلس الاستشادي للعمل "
10A	نام ، قد (٣) ليسنة ١٩٦٧ « نظام التركات واموال الايت م المعسن "
109	 نال قراع / إسنة ١٩٦٧ ﴿ نظام القرف الصناعية المعدل "
17.	ناء , قد (o) اسنة ١٩٢٧ « نظام الغرف التجارية المعدن.»
171	 . " O O O O O O O O O O O O O O O O O O
177	The state of the s
AFI	ظام رقم (۸) لسنة ۱۹۲۲ « نظام مر در التدريب المسلسلي عرصي
AFF	رار تعديل في قانون الجمارك والمكوس
179	نرار اعفاء من الرسوم الجمركية
179	علان صادر عن رئيس الوذراء
	نصحيح أخطاء

المطبعة الوطنية ومكتبعها - عمان

نمد المسبر للعقط مسك الملكة للفادونية المحاتمية

بمقتضى المادة (٣) من قانون العمل الأردني رقم ٢١ لسنة ١٩٦٠ . وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦١/١٢/٢٠ ، نأمر ـــ بمقتضى المادة ٣١ من الدستور ـــ بوضع النظام الآتي :

نظام الاجراءات المتعلقة بقضايا العمال

رقم (۱) لسنة ۱۹۶۲

صادر بموجب المادة (٣) من قانون العمل الاردني رقم (٢١) اسنة ١٩٦٠

المادة ١ ـ يسمى هذا النظام (نظام الاجراءات المتعلقة بقضايا العمال لسنة ١٩٦٢)، يعدل به من تاريخ نشر ه في الجريدة الرسبة المادة ٢ _ تنبع الاجراءات القانونية التالية :

أ _ يخصص قاض خاص في عمان ينحصر عمله في النظر والبت في جميع القضايــا الناشئة عن عقد العمل الفردي المنصوص عنه في المادة (٢٠ والفصل الثاني عشر ـــ تعويض العمال ـــ) من قانون العمل وعلى القاضي ان يصدر قراره في القضية خلال أربعة أسابيع من تاريخ تسجيلها لدى المحكمة .

ب. إذا تعذر اعطاء القرار لسبب يراه القاضي المختص خلال المدة الممينــة في الفقرة (أ) يجوز تأجيل البت في

جـ يخصص يوم واحد على الاقل من كل اسبوع في محاكم الالوية الاخرى للنظر والبت في هذه القضايا من قبـل أحد القضاة خلال المدة المنصوص عنها في الفقرتين (أ ، ب) .

د ـ يجوز استثناف أي قرار يصدره القاضي الى محكمة الاستثناف خلال اسبوع واحد من تاريخ صدوره على ان يبت في الاستثناف خلال مدة الصاها ثلاثة اسابيع من تاريخ تقديم الاستثناف.

هـ تعفى القضايا الناشئة عن عقد العمل الفردي (المادة ٢٠ والفصل الثاني عشر _ تعويض العمال _)المقعة الى القاضي ، وفي الاستثناف من الرسوموالمصاريف الا في الحالات التي يرى فيها القاضي او محكمة الاستثناف ان القضية غير حقه او كيدية او مزورة وعندها يحق للقاضي او لمحكمة الاستثناف فرض الرسوم المقررة. و- تسري احكام الفقرات (١، ب، ج، د) من هذه المبادة فيما يتعلق بالمدد المصروب فيها على عاكم الصلح عندما تنظر في تضايا مخالفات اصحاب العمل بمقتضى الفقرة (١) من المادة ١١٤ من قانون العمل .

رئيس العدلية والدفاع جبل التوتونجي الوزراء وزير الداخلية وقائم بهجت الثلهوني باعمال قاضي القضاة حسن الـكالب وزير لشؤون رئاسة الوزراء الاشغال العامة وصني ميرزا وزير النزيبة والتعليم والشؤون الاجتماعية بشير الصباغ وزير الاقتصاد الوطني وزير وزير الزراعة ---المواصلات والالشاء والتعمير علي نصوح الطاهر

خروالمسير للفتل منك الملكة للفدونية المائمية

بمقتضى المادة (٣) من قانون العمل الاردني رقم ٢١ لسنة ١٩٦٠ ، وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦١/١٢/٢٠ . نامر _ بمقتضى المادة ٣١ من الدستور _ بوضع النظام الآتي :

نظام تأليف المجلس الاستشاري للعمل

رقم (۲) لسنة ۱۹۲۲ .

صادر بموجب المادة (٣) من قانون العمل الاردني رقم ٢١ لسنة ١٩٦٠

المادة ١ ـ يسمى هذا النظام (نظام تأليفالمجلسالاستشاريللعمللسنة ١٩٦٢) ويعملبه من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية

المادة ٢ _ يكون للكلمات التالية المعاني المخصصة لها ادناه الا اذا دلت القرينة على غير ذلك ،

أ _ تعني كلمة « الوزير » وزير الشؤون الاجتماعة .

بــ وتعني كلمة (المجلس) المجلسالاستشاري للعمل ، وتكون واجباته مساهدةالوزير في تطبيقاحكام قانونالعمل . ج ـ وتعني كلمة « السكرتير » احد موظفي دائرة العمل الذي يعينه الوزير سكرتيراً للمجلس.

المادة ٣ ـ يجوز للوزير ان يشكل مجلساً ليساعده في تطبيق احكام قانون العمل على الصورة التالية :

أ _ موظفو دائرة العمل الذين يعينهم الوزير .

ب. ممثل عن كل من وزارات الصحة ، العدلية ، الاشغالالعامة ، والاقتصاد الوطني ويعينكلاً منهمالوزير المختص . ج _ ستة ممثاين عن اصحاب العمل: ممثلان عن غرفة الصناعة في عمان ، ممثل واحد عن كل من غرفة الصناعة في كل من القدس ونا باس واربد وبمثل واحد عن أصحاب العمل يعينه مديـــــــر سلطة ميناء العقبة . على أنه أذا لم يتم تاليف غرف الصناعة يعين الممثلون من غرف التجارة والصناعة الموجودة آئئذ . د _ ستة مثلين عن العمال تختارهم الهيئات العمالية في البلاد .

المادة ٤ ــ الـ يكون الوزير رئيساً للمجلس ويجوز له أن يدين نائباً عنه في اثناء غيابه . ٣ _ يجوز للوزير بناء علىطلبه او بقرار من المجلس دعوة الحبراء الذين يرى المجلس بان حضورهم فيجلساته مفيد . ٣ _ تكون مدة العضو في المجلس سنة واحدة ويجوز اعادة تعيينه بنفس الطريقة وفي حال زوال عضوية أي عضو في المجلس يحل محله عضو من الجهة، التي يمثلها ذلك العضو . ٤ ـ يجوز لاي عضو أن ينتدب نائباً عنه للصور اجتماعات المجلس.

المادة ٥ ـ ١ ـ يكون المجاس للمشورة فقط

ا ير ٢ ـ تكون واجبات المجلس ما يلي . أ _ المساعدة على تطبيق احكام قانون العمل.

ب ـ تقديم المشورة بشأن الانظمة المتعلقة بتطبيق احكام قانون العمل. و الممال من جهة أخرى .

د ـ تشجيع اصحاب العمل على العناية بشؤون العمال والمستخدمين وذلك عن طريق اشاءة الثقة المتبادلة ني نفوس مستخدميهم وعمالهم والسعي لتحسين ظروف العمل .

هـ المساعدة على رفع مستوى الانتاج وذلك عن طريق تحسين الادارات وتدريب العمال .

و ـ تأمين التعاون بين اصحاب العمل والعمال في التخطيط القومي ومشروع المنوات الخمس الذي تنبناء الحكومة وأي مشروع اخر من مشاريع الانماء

٣ ـ يجوز للمجلس أن يطلب الى السكرتير جمع الاحصاءات والمعلومات اللازمة التي تمكن المجلس من القيام بواجباته ومهامه ، على انه لا يحق للمجلس أن يطلب معلومات عن شؤون أي مشروع أو أي شخص .

٤ ـ لا يحق للمجلس الندخل في النزاعات العمالية ، أو الاجراءات المتبعـــة في لجان الاجور المؤقَّنة ، او مجلس الاجور الاستشاري . المعينة بموجبالمادة (٢٤) من قانون العمل

المادة ٦ ـ يدعو السكرتير المجلس الى الاجتماعات وعليه أن يهي، جدول الاعمال ويبزعه على الاعضاء قبل عقد الاجتماع بمدة لا تقل عن اسبوع ويحق لاي عضو اضافة أي موضوع على جدول الاعمال شريطة أن تصل السكرتير قبل فقد الاجتماع ويدرج في جدول الاعمال على ان يكون من ضمن صلاحيات المجلس

لمادة ٧ ـ يعقد المجلس اجتماعاته مرة في كل شهر أو كلما دعت الحاجة الى ذلك في الوقت والمكان اللذين يحددهماالوزير على أنه يجوز دعوة المجلس الى الاجتماع بناء على طلب خمسة من اعضائه .

المادة ٨ ـ تعتبر اجتماعات المجلس قانونية إذا حضرها الرئيس أو نائبه وموظف من دائرة العمل وممثلين اثنين عن اصحاب العمل وممثلين اثنين عن العمال على أنه ليس ضرورياً أن يتساوى عدد ممثلي اصحاب العمل والعمال .

المادة ٩ ـ تبحث المواضيع الطارئة في الاجتماعات العادية اذا اقر الرئيس ذلك .

المادة ١٠ يجوز لاي عضو في اجتماعات المجلس أن يقاترح النحاذ أي قرار في أيــة مسألة تقع ضمن صلاحيــات المجلس . ويكون التصويت عليه برفع الايدي إلا إذا قرر أغلبية الحاضرين غير ذلك .

المادة ١١- يعتبر قرار الرئيس قطعياً فيما اذا كانت اية مسألة هي من ضمن صلاحيات المجلس أم لا .

المادة ١٢ ـ تعلن القرارات اذا رغب الرئيس واكثرية الحضور في ذلك .

المادة ١٣ ـ يمنح كل عضو في المجلس مبلغ دينار واحد عن كل اجتماع يحضره على أن تخصص وزارة الشؤون الاجتماعة الاموال اللازمة الهذا الغرض

1471/17/11

الرازات المالية		:	
رئيس الوزراء بهجت النلهو في	وزير المثالية هاشم الجيومي	وزير العدلية والدفاع احمد العلم اونه وذير	وزير الصحة جيل التوتونجي وزير الداخلية
وزير الاشغال العامة	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء	الحارجية	قائم باعمال قاضي القضاة حسن الكاتب
وصلي ميرزا	يعلوب معبو	دفيق الحسيش وذير التربية والتعليم	وزي
وزير الزراعة والانشاء والتعمير	وزير المواصلات المواصلات	والشؤون الاجتماعة يهيير	الاقتصاد الوطني حليل حوب
علي تصوح الطاهو	pala (see) palake	بثير المباغ	

خرولمية للفنك ملك الملكة للفارونية المحائمية

بمقتضى المادة (١٥) من قانون الايتام رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ ، وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦١/١٢/٢٧ ، نأمر بوضع النظام الآتي :

نظام التركات واموال الايتام المعدل

رقم (۳) لسنة ۱۹۶۲

المادة ١ .. يسمى هذا النظام (نظام التركات وأموال الايتام المعدل لسنة ١٩٦٢) ويقرأ مع النظام رقم (١) لسنة ١٩٥٥ المشار اليه فيما بلي بالنظام الاصلي كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية

المادة ٢ _ تضاف مادة جديدة الى النظام الاصلي بعد المادة (٣١) مباشرة برقم (٣١ مكررة)كما بلي: ٣١ مكورة _ يعتبر مجاس الايتام اكمل اواء او تضاء بالنسبة لاغراض هــــذا النظام المؤسسة المالية المذكورة في

١ _ يجوز للمؤسسة المذكورة تنمية الاموال التي هي تحت اشرافها بالطرق التاليــــة بالاضافة الى ما نص عليه في

أ _ المساهمة في شركات صناعية تبحقق نجاحها

ب. شراء عقار يدر دخلا مناسباً

ج _ اقامة مشاريع همرانية او صناعية مضمونة الدخل او المساهمة فيها

د _ يبح أي عقار تم شراؤه لمصلحة الايتام

٢ _ يتوتف العمل بقرارات مجلس الايتام بالنسبة لما جاء في الفقرة السابقة على موافقة قاضي القضاة ٣ _ تضم الارباح والاموال التي تنشأ عن الاسهم او العقارات المشار اليها لاموال صندوق الايتام وتخضع للتدقيق من ديوان المحاسبة كسائر اموال الصندوق

1971/17/78

 (\cdots)

وزير الداخلية

حسن الكاتب

وزير الاقتصاد الوطي أجليل حوب

كتينط لال

رئيس الوذراء وزير المدلية والدفاع المالية حاشم الجيوسي بهجت التلهوني احد الطراونة وزير دولة لشؤون رئاسة الوزرأء الاشغال إلعامة ووزير المواصلات بالوكالة وزير. وصغي ميرزا الحارجية وقائم باعمال قاضي القضاة يعلوب معبر رفيق المسني

وزير التربية والتعليم والشؤون الاجتماعة (• • •) والانشاء والتعمير على نصوح الطاهن

خدالمسية للغلط منكمت الملكة للغدونية المحاتمية

بمقتضى المادة (٧) من قانون الغرف التجارية والصناعية رقم ٤١ لسنة ١٩٤٩ وبناء على ماقرره مجلس الوزراء بناريخ ١٩٢٠/١/١٠ ، نأمر بمقتضى المادة ٣١ من الدستور يوضع النظام الاتي :

نظام الغرف الصناعية المعدل

رقم (٤) لسنة ١٩٦٢

المادة ١ ـ يسمى هذا النظام (نظام الغرف الصناعية المعدل لسنة ١٩٦٣) ويقرأ مع النظام رقم (٥٩) لسنة ١٩٦١ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي وتعديله بالنظام رقم (٦٩) لسنة ١٩٦١ كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية المادة ٢ ـ يلغى نص المادة (٥٦) من النظام الاصلي ويستماض عنه بما يلي .

(٥٦ ـ يقوم مكتب الغرفة الصناعية بتحصيل الرسوم من الاعصاء المتخلفين عن الدفع) .

1474/1/11

كحتين بطسلال

رئيس	وزير	وزير	وذير
الوزراء	المالية	المدلية والدفاع	الصحة
بهجت التلهوني	هاشم الجيومي	احمد العلو أونة	جميل التو توغي
ورير	وزير دولة	وزير	وزير الداخلية وقائم
الاشغال العامة	لشؤون رئاسة الوزراء	الحارجية	باصال قاضي القضاة
وصفي ميرز ا	ي عقوب مع مو	وفيق الحسيني	حسن الكاتب
وزير الزراعة	وزير	وزير النربية والتعليم	وزير
والانشاء والتمبير	سير شاالمواصلات	والشؤون الاجتماعية	الانتصاد الوطق
علم لعمد مم الطاهد	عبد الجيديوتض	بشير العبياغ	حلول عوب م

خورالمسير للغلط ملك الملكة للفادونية المحاتمية

بمقتضى المادة (٧) من فانون الغرف التجارية والصناعية رقم ٤١ لسنة ١٩٤٩ . وبناء على ماقرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٢/١/١٠ ، نأمر بمقتضى المادة ٣١ من الدستور يوضع النظام الاتي :

نظام الغرف التجارية المعدل

رقم (٥) لسنة ١٩٦٢

المادة ١ ـ يسمى هذا النظام (نظام الغرف التجارية المعدل لسنة ١٩٦٢) ويقرأ مع النظام رقم ٥٨ لسنة ١٩٦١ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ ـ تمدل المادة (٨) من النظام الاصلي بحذف كلمة (مركز) الواردة في الفقرة (٥) منها .

المادة ٣ ـ يلغى نص المادة (٥٢) من النظام الاصلي ويستعاض عنه بما يلي :

(٥٢ _ يقوم مكتب الغرفة التجارية بتحصيل الرسوم من الاعضاء المتخلفين عن الدفع) .

1977/1/11

المتين بلسكال

رئيس	وزير	وزير	وزير
الوزراء	المالية	المدلية والدفاع	الصحة
ب هجت التلهوني	ماشم الجيوسي	احد الطو اونة	جيل التوتونجي
وزير	وزير دولة	وزير	وزير الداخلية
الاشفال العامة	لشؤون رئاسة الوذراء	الحارجة	م باعمال قاضي القضاة
وصفي ميرز ا	يع توب معبر	وقيق الحسني	حسن الكاتب
وزير الزراعة	وزير	وزير التربية والتعليم	وزير
والانشاء والتممير	المواصلات	والشؤون الاجتماعية	الاقتصاد الوطني
ملي نصوح الطاهو ي	حباد الجبياء موقضی	بشير الصباغ	سليل سورپ

Spin Colin

خروالمسير للفلك ملك الملكة للفرونية والماعمية

بمقتمنى الفقرة (٢) من المادة ٤٤ من قانون المعارف العاملسنة ١٩٥٥ . وبناء على ماقرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٢/١/١٠ ، نأمر بوضع النظام الاتي :

نظام ضريبة المعارف المعدل

رقم (٦) لسنة ١٩٦٢

صادر بمقتضى المادة ٤٤ من قانون المعارف العام لسنة ١٩٥٥

المادة ١ ـ يسمى هذا النظام (نظام ضريبة المعارف المعدل لسنة ١٩٦٢ ويقرأ مع النظام رقم ١ لسنة ١٩٥٦ المشار اليه فيعا يلي بالنظام الاصلي وما طرأ عليه من تعديلات كنظام واحد ويعمل به أعتباراً من تاريخ ١٩٦١/٤/١ .

المادة ٢ ـ تانبي المادة (٢) من النظام رقم ١٢ لسنة ١٩٦١ المنشور بالعدد (١٥٤١) من الجريدة الرسمية الصادر بتساريخ ١ نيسان ١٩٦١ بحيث يعود العمل بالمادة (٣) من النظام الاصلي .

1977/1/11

 $\lim_{n\to\infty} |A_n| = A_n$

المحتين بطسلال

رئيس	وزير	وزير	وزير
الوزراه	المسالية	العدلية والدفاع	الصحة
ميحت التليوني	هاشتم الجيوسي	احد الطو اوثة	جميل التوتونيني
وزير	وزير دولة	وزير	وزير الداخلية وقائم
الاشغال العامة	لشؤون رئاسة الوزراء	الحارجة	اعمال فامنى القضاة
وصلي ميرزا	- يعلوب معبو	زنيق الح مديني	حسن النكاتب
وزير الزراعة والانشاء والتعمير من نصوح الطاهو	وزير آنه المواضلات خُتِنا الجينة موتض	وزير التربية والتعليم والشؤون الاجلماءية الم بشور القنبالغ مساء سم	وزيز المسادرالولي الشاء الاتصادرالولي الشاء

نمد المسير للفتك منكر الملكة للفدونية المعاتمية

بمقتضى المادة (١٥) من قانون تنظيم شؤون المياه رقم ٥١ لسنة ١٩٥٩ . وبناء على ماقرره بجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٢/١/٢١ . نامر بوضع النظام الآني :

نظام علاوات الميدان لموظفي سلطة المياه المركزية

رقم (۷) لسنة ۱۹۲۲

صادر بمقتضى أحكام المادة (١٥) من قانون تنظيم شؤون المياه رقم (١٥) لسنة ١٩٥٩ المادة ١ ـ يسمى هذا النظام (نظام علاوات الميدان لموظفي سلطة المياه المركزية لسنة ١٩٦٢) ويعمل به من تاريخ نشره في

الجريدة الرسمية . المادة ٢ ـ تعطى علاوات ميدان للموظف ـــين الذين ليس لهم مركز عمل ثابت وساعات هملهم الرسمي تتوقف على ما يقتصيه

المادة ٣ ـ تؤدى علاوات الميدان عن أيام العمل في الميدان بما في ذلك يوم العطلة الاسبوهية وكذلك تؤدى هذه العلاوات عن مدة لاتتجاوز يومين أثنين من أيام العطل الرسمية والاجازات السنوية أو المرضية .

المادة ٤ ـ تؤدى علاوات الميدان عن الايام التي يتعذر قيها العمل بسبب رداءة الطقس في الميدان .

المادة ٦ ــ لمدير عام سلطة المياء المركزية أو من يقوم مقامــــه أن يقرر عدم صرف علاوات الميدان لاي موظف عن أية مدة يراها مناسبة وذلك بسبب رداءة العمل أو وقوع بطء فيه أو سلوك الموظف سلوكاً مضراً بالمصلحة .

المادة ٧ ـ معدل علاوات الميدان لكل موظف يوميا كما يلي :

ا .. موظفو الدرجتين الاولى والثانية والرابعة عدم ٢٠٠ موظفو الدرجتين الثالثة والرابعة ٢٠٠ موظفو الدرجتين الثالثة والرابعة والسادسة ٢٠٠ موظفو الدرجتين المسابعة والثامنة ٢٠٠ موظفو الدرجتين السابعة والثامنة ٥٠٠ موظفو الدرجتين التاسعة والعاشرة ٢٠٠ موظفو الدرجتين التاسعة والعاشرة موظفو الدرجتين التاسعة والعاشرة أما رؤساء الفرق والمساحون من الدرجتين السابعة والثامنة الذين يترأسون فرقاً في المدان فيتقاضى كل منهم (٤٠٠) فلس يومياً أما رؤساء الفرق والمساحون من الدرجتين السابعة والثامنة الذين يترأسون فرقاً في المدان فيتقاضى كل منهم (٤٠٠) فلس يومياً

المادة ٨ .. موظفو سلطة المياه المركزية في الميدان غير المصنفينوالمستخدمين برواتب شهرية ما عدا قياسي المساحة وفرق الحفاران يتقاضون علاوات ميدان وفقاً للمادة (٧) من هذا النظام كما لو كانوا موظفين مصنفين أي يكون مقدار علاوة الميدان

المادة ٩ ــ يتقاضى موظفو الميدان الذين يعملون في الاغوار (١٠٠) فلس يومياً علاوة على المقادير المعينة في المادة (٧) من هذا النظام وذلك خلال المدة التي تبتديء في بداية شهر أيار وتنتهي بنهاية شهر ايلول من كل سنة .

المحتين بإسلال

دئيس	وذير	وزير	وزير
الوزراء	المالية	المدلية والدفاع	الصحة
يهجت التلهوني	هاشم الجيوسي	احد الطو اونة	جميل التوتونجي
وزير	وزير دولة	وزير	وزير الداخلية وقائم
الاشغال العامة	لشؤون رئاسة الوزراء	الحارجية	باعمال قاضي القضاة
وصفي ميرزا	يع توب مع مو	رفيق الحسيني	حسن الـكماتب
وزير الزراعة	وزير	وزير التربية والتعليم	وزير
والانشاء والتعمير	المواصلات	والشؤون الاجتماعية	الاقتصاد الوطني
ع لي لصوح الطاهر	عبد الجيد موتضي	بشير الصباغ	حليل حوب

خودالمسير للفك مشك الملكة للفادونية المحاتمية

بمقتضى المادة (١٦) من قانون الاحصاءات العامة رقم ٢٤ لسنة ١٩٥٠ . وبناء على ما قرره مجلس الوذراء بتاريج ١٩٦٢/١/٣١ نأمر بوضع النظسسام الآني:

نظام مركز التدريب الاحصائي الأردني رقم (۸) لسنة ١٩٦٢

صادر بمقتضى المسادة (١٦) من القانون رقم (٢٤) لسنة ١٩٥٠ المادة ١ ـ يسمى هذا النظام (نظام مركز التدريبالاحصائي الأردني لسنة ١٩٦٦) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية

التعاريف فتخالا فالمراجع بالمريف بالتراجع المادة ٢ ـ يقصد بعبارة (وزير الاقتصاد الوطني) حيثما وردت وزير الاقتضاة الوطني / الاحصاءات العامة . المادة الله والعدد الكلمة (يفركن) تحيثنا والديك هراكو التدريب الاعلماني الأروبي الرابع الماري المرابع المرابع

الفصل الثاني أحكام عامية

المادة ٤ ـ يؤسس في عمان مركز للتدريب الاحصائي مرتبط بدائرة الاحصاءات العامة .

المادة ٥ ـ غاية مركز التدريب الاحصائي اعداد اخصائيين للعمل في دائرة الاحصاءات العامة والوظائف الاختصاصية الاحصائية في مكاتب الاحصاء في الوزارات والادارات والمؤسسات العامة .

المادة ٦ ـ مدة الدراسة في هذا المركز سنة دراسية واحدة مسائية تحدد بقرار من وزير الاقتصاد الوطني بناء على توصية من مدير الاحصاءات العيامة.

الفصل الثالث شروط قبول الطلاب

المادة ٧ ـ لوزير الاقتصاد الوطني ان يقبل بقرار منه بناء على توصية مدير الاحصاءات طلابا من الموظفين الدائميين والمستخدمين في الوزارات والدوائر والمؤسسات العامة عن يرغبون فيالدراسة في مركز التدريب الاحصائي ضمن الشروط التالية : أ _ ان يكون حائزًا على شهادة الدراسة الثانوية أو شهادة الدراسة التجارية أو ما يعادلهما .

ب ــ ان يحصل على موافقة وزارته أو دائرته .

ج ـ ان يقدم تعهداً خطياً وكفالة مالية مسجلة لدى كاتب العدل بمبلغ ٢٠٠ دينار بقبول الخدمة في دائرة الاحصاءات او المكاتب الاحصائية في الوزارات والدوائر والمؤسسات العامة مدة سنتين بعد نيله شهادة المركز . وفي حال اخلاله بهذا الشرط تحصل منه قيمة الكفالة .

المادة ٨ _ يجوز لمدير الاحصاءات العامة قبول طلاب من الاردنيين من غير الموظفين للدراسة في هذا المركــــز على نفقتهم الخاصة او على نفقة احدى البلديات او المؤسسات العامة ومن غير الاردنيين على نفقة أحدى الحكومــــات العربية او الصديقة شريطة أن يكونوا حائزين على شهادة الدراسة الثانوية أو ما يعادلها . تحدد رسومالدراسة لهؤلاء الطلاب او الاعفاء منها بناء على تنسيباللجنةالاستشارية وموافقة وزير الاقتصادالوطني .

المادة ٩ .. يشترط في الطالب الاردني من غير الموظفين او من يعامل بحكمه ما يلي :

أ ـ ان يكون حائراً على شهادة الدراسة الثانوية او ما يعادلها . بــ الا يتجاوز عمره الخامسة والثلاثين

ج ـ ان ينجح في امتحان يحرية المركز تحدد شروطه وموعد تقديم طلبات الانتساب اليه بقرار من وزير الاقتصاد بتسيب من مدير الاحصاءات العامة .

المادة ١٠ نـ على من يرغب في الانتساب إلى هذا المركزان يقدم طلباً الى مدير الاحصاءات العامة مرفقاً بالوثائق المؤيدة لاستكماله الشروط المنصوص عليها في المادتين السابعة والثامنة من هذا النظام على ان يقدمالطلب ضمن المدة المحدودة بقرار وزير الاقتصاد الوطني المذكور في الفقرة (ج) من المادة التاسعة من هذا النظام .

المادة ١١ _ تعلن اسماء المقبولين للدراسة في هذا المركز بقرار من وزير الاقتصاد الوطني وعلى الطلاب المقبولين أن يلتحقوا بالمركز خلال اسبوع من تاريخ تبلغهم . ويرفض قبول اي طالب متخلف عن الدوام بعد اسبوع من تبلغه الا لعدر شرعي ثقبلة ادارة المزكز

الفصل الرابع

المادة ١٢ ـ يكون التدريس باللغتين المربية والانجليزية :

لمادة ١٣ ـ يشتمل التدريس في هذا المركز على المواد الاساسية التالية .

١ - الاحصاء النظري

٢ ـ الاجصاء الحيوي

٣ ـ الاحصاء الاقتصادي

٤ _ الاحصاء الزراعي

٥ ـ التطبيقات الاحصائية والتمارين الحسابية

٦ ـ الآلات الاحصائية

٧ ـ الاحصاء المالي ٨ - الاحصاء الاجتماعي

٩ ـ الرياضيات

١٠ _ الاعمال الميدانة

١١ ـ الاحصاء الصحي

١٢ ـ مبادىء التخطيط ١٣ _ مبادىء الاقتصاد

۱۶ ـ موادعلمية اخرى تقررها ادارة المركز

المادة ١٤ ـ ان الاعمال التدريبية ومناهج المواد الدراسية وتحديد ساعاتها توضع من قبل لجنة استشارية تؤلف بقرار من فذير الاقتصاد بناء على اقتراح من مدير الاحصاءات العامة

المادة ١٥ ـ تعين مفردات هذه المناهج بقرار من وزير الاقتصاد بناء على اقتراح اللجنة الاستشارية

الادادة والتمويضات

المادة ١٦ ـ مدير الاحصاءات العامة هو مدير المركز المسؤول عن ادارته وتوجيهه العام وهو الرئيس الطبيعي لمجلس المدرين وكافة اللجان الاخرى وهو المرجع لجميع موظلي المركز ومدرسيه

المادة ١٧ ـ يساعد مدير الأحصاءات العامة في ادارة المركز احد المدرسين يكلف بدلك بقرار من وزير الاقتصاد وبتنسب ن مدير الاحصائات العاملة من بين حملة الشهادات العالية ويكون مسؤولًا عن مراقبة سير التدريس واعمال تنديب مدير الاحصادات إلى من يرو المرجع المربع طلاب المركز

المادة ١٨ يكلف احد موظفي مديرية الاحصاء من قبل مدير الاحصاءات العامة القيام بامانة سر المركز ويتولى شؤون سجلات العمل المعلم المباراته وكتائة رسائله وكتائة رسائله و من المركز ويتولى شؤون سجلات المادة ١٩ - ينتقى المحاضرون والمدرون بقرار من وزير الإقتصاد الوطني وبتوصية من اللبعنة الاستشاذية

المادة ٢٠ ـ يتقيد المحاضرون والمدربون بالتعليمـــات التي تصدر عن ادارة المركز وبصورة خاصة فيمـــا يتعلق منها باعداد المحاضرات وتسليم نسخ عنها الىالادارة ومراقبة سير الطلاب وغير ذلك من الواجبات التي تقع على عاتقهم وتصبح المحاضرات التي يلقيها الاساتذة ملكاً لمديرية الاحصاء

المادة ٢١ ـ تحدد رواتبوتعويضات الهيئتين الاداريةوالتدريسية بقرار من محلس الوزراء بناء على تنسيب وزير الاقتصادالوطني اما اعضاء اللجان الفاحصة في الامتحانات فيتقاضون تعويضات بناء على قرار من وزير الاقتصاد الوطني بتوصية من اللجنة الاستشارية

الفصل السادس

واجبات طلاب المركز

المادة ٢٢ ـ على الطلاب أن يحصروا جهودهم في اتمام أعمالهم وواجباتهم التي تعطى اليهم من قبل المركز وأن يحترموا أنظمة المركز النافذة داخلة وخارجة وان يثابروا على حضور جميع الدروس والتماريــــن العملية بانتظام وان يقوموا بالجولات والاعمال الفنية التي تقررها ادارة المركز وتكلفهم بتنفيذها وان يساهموا في جميع الاعمال الاحصائية التي تكلفهم بها دائرة الاحصاءات العامة ولو كان ذلك خلال الاجازة السنوية للطالب من الموظفين

المادة ٢٣ ـ اذا غاب الطالب بدون عذر شرعي يوماً واحداً ينبه لاول مرة واذا تكرر غيابه او كان غيابه من يومين الى اسبوع فينذر واذا زاد غيابه على اسبوع وقل عن شهر يوبخ ، كما ان النفيب عن اربعة دروس او تماريس او اجتماعات مهما كان نوعها يعتبر بمثابة تغيب عن يوم واحد

اما اذا ترك الطالب من الموظفين المركز لسبب غير مشروع لم تقبله الادارة المدة تتجاوز الشهر تحقق عليــه الرسوم الدراسية بنسبة مدة غيابه .

المادة ٢٤ ـ لا يقبل في الفحص النهائي الطالب الذي تتجاوز مدة غيابه عن الدراسة في المركز شهراً واحداً الا اذا كان الغياب بسبب مهمة رسمية او مرض مؤيد بتقارير طبية حسب الأصول

المادة ٢٥ ـ يعطل المركز في الاوقات التالية :

آ _ يوم الجمعة من كل اسبوع .

ب ايام الاعياد الرسمية التي تعطل فيها الحكومة .

ج .. اسبوعين بعد الفحص النصفي (ويمكن أن تعطى هذه العطلة على مرحلتين أذا رأث أدارة المركز ذلك) .

المادة ٢٦ ـ لادارة المركز أن تستمين بالوسائل التأديبية التالية :

ج_ التوبيخ الممجل

د - الطرد النبائي

المادة ٢٧ ـ اذا ارتكب الطالب ذنباً عادياً بسيطاً او خالف الانظمة او اهمل اداء واجبه للمرة الاولى ينبه وتعطى له النمائم اللازمة وتبين له نتائج تكرر عمله واذا عاد ثانية لمثل هذا الذنب ينذر او يوبخ من قبل ادارة المركز بحضور علر من الاساتذة بعد تسجيله في اضبارته .

المادة ٢٨ ـ اذا اعتاد الطالب الكسل والتهاون في اداءواجباته او تكرر اخلاله بالنظام وعدمالطاعة رغم تنبيهه وانذاره وتويخ يهدد خطياً بالطرد اذا لم يصلح احواله خلال شهر ويتخذ قرار التهديد بالطرد من قبل ادارة المركز .

المادة ٢٩ ـ يطرد الطالب نهائياً من المركز بقرار من وزير الافتصاد الوطني بناء على افتراح الادارة في الحالات التالية : ·

أ _ افتراف جرم يعاقب عليه جزائياً

بــ التجاوز على المدرسين وموظفي الادارة

ج ـ الغش في الامتحانات

د ـ التغيب عن المركز مدة تزيد على الشهر بدون عذر شرعي

هـ سائر الحالات التي يصبح فيهـا وجود الطالب مضراً بالمركز بعد انذاره .

المادة ٣٠ ـ أ .. يعامل الطالب من الموظفين المطرود معاملة الراسب من حيث تحققالنفقات التي صرفت عليه بنسبة مدة دوانه

ب يبلغ الوزير المسؤول عن الموظف الاجراءات التي اتخذت من قبل ادارة المركز بحقه ليكون على علم بذلك وليتخذ بدوره الاجراءات التأديبية بحق ذلك الموظف وترسل نسخ عن الاجراءات لديوان الموظفين.

جـ تحقق على الطالب المطرود من غير الموظفين الرسوم الدراسية المستحقة وتعتبر الاقساط المستحقة او المحصة

الفصل السابع

الامتحانات العامة والشبادة

المادة ٣١ ـ تجرى اثناء العام الدراسي فحوص اسبوعية وفحص نصفي ويجرى في نهايته فحص نهائي وتحدد مواعيد الفحصين النصفي والنهائي بتعليمات من مساعد مدير المركز وموافقة مدير الاحصاءات العامة

المادة ٣٢ ـ تؤلف لجان الفحص النهائي بقرار من وزير الاقتصاد الوطني وبتوسية من مدير الاحصاءات العامة على ان يشترك في اللجان المدرسون في المركز او اي شخص آخر ترى اللجنة الاستشارية ضرورة اشراكه

المادة ٣٣ ـ على كل طالب أن يضع في نهاية العام الدراسي تقريراً إحصائهاً لا يقل عن خمس عشرة صفحة من القطع الكبير باشراف احد اساندة المركز ولا يقبل في الفحص النهائي الأمن تقدموا بتقاريرهم ويناقش التقرير في الفحص النهائي وتوضع له علامه كبقية المواد

المادة ٣٤ ـ يتألف الفحص النهائي لشهادة مركز التدريب الاحصائي الاردني من الاقسام التالية: اولاً ـ القسم النظري ثانياً _ القسم التطبيقي

ثالثاً _ القسم العملي

رابعاً ـ القسم الشفهي ومناقشة التقرير

وعلى مساعد مدير المركز بالاشتراك مع المدرسين بيان المواد التي تتألف منها اقسام الفحص النهائي المشار اليها اعلاه وعلى ان يكون ذلك خاضعاً لموافقة مدير الاحصاءات العامة

المادة ٣٥ ـ يعتبر الطالب ناجحاً في الاحوال الاتبة :

أ _ اذا كان معدله النهائي ٥٠٪ من مجموع الدرجات وحصل على ٤٠٪ على الاقل في كل مادة والمعدل النهائي العام هو الوسط الحسابي لمعدلات المذاكرتين والفحص النهائي حسب السلم التالي :

المذاكرة الاولى (مثل واحد) + المذاكرة الثانية (مثل واحد) + الفحص النهائي (مثلين)

ب_ اذا كان معدله النهائي العام ٥٠٪ من مجموع الدرجات وحصل على اقل من (٤٠٪) في مادة واحدة ج _ اذا كان معدله النهائي العام (٥٠٪) من مجموع الدرجات وحصل على أقل من (٤٠٪) في مادتين شرط ان

لا يقل مجموعهما عن (٥٠ درجة) المادة ٣٦ ـ يعتبر الطالب راسباً في الحالات التالية :

أ _ اذا قل معدله النهائي العام عن (٥٠٪)

بـ اذا لم يحصل على درجة النجاح (٤٠٪) في مادتين وكان مجموع درجاتهما أقل من (٥٠ درجة)

ج _ اذا لم يحصل على درجة النجاح (٤٠٪) في اكثر من مادتين

المادة ٣٧ ـ تمنح شهادة المركز الاحصائي الاردني الى الطلاب الناجحين في الامتحانات العامة بقرار من وزير الاقتصـــاد الوطني بالاستناد آلى قرار اللجان الفاحصة المؤلفة بموجب احكام هذا النظام مشفوعاً بموافقة مدير الاحصاءات العامة

المادة ٣٨ ـ يحدد شكل الشهادة من قبل مدير الاحصاءات العامة بناء على توصية اللجنة الاستشارية .

المادة ٣٩ ـ لا تكتب في الشهادة درجات الفحوص بمفرداتها ولكن يشار فيها الى درجة الشهادة بوجه عام وفق المراتب التالية:

أ_ مرتبة وسط من ٥٠ الى أقل من ٢٠٪

ب مرتبة جيد من ٦٠ الى اقل من ٧٥ ٪

ج _ مرتبة جيد جدا من ٧٥ الى أقل من ٨٥ ٪

د ـ مرتبة عتاز من ٨٥ فاكثر

المادة ٤٠ ــ تنظم ادارة المركز سجلاً خاصاً لديها بالشهادات الممنوحة وترقم هذه الشهادات بارقام متسلسلة

المادة ٤١ ـ على كل موظف مصنف يلتحق للعمل بدائرة الاحصاءات العامة بعدتاً سيس المركز ان ينال شهادة المركز خلال السنة

المادة ٤٢ ــ الموظف في دائرة الاحصاءات الذي ينال شهادة المركز يكون لــه حق الاولوية في الترفيح على من هم اقدم منه في

المادة ٤٣ ـ يعامل حامل شهادة المركز الاحصائي الاردني كانه انهى سنة دراسية واحدة بعد الحصول على شهادة الدراســــة الثانوية العامة في ال

WI

المادة ٤٤ ـ يعين حملة شهادة المركز الاحصائي الاردني وفق الانظمة المرعبة . المادة ٤٥ ـ تصرف جميع نفقات المركز الاحصائي من الاعتمادات المرصودة في موازنة دائرة الاحصاءات العامة لهذا الغرض. 1977/1/11

المحتين بطسلال

	.1.		
رئيس	وذير	وذير	وزير
الوزراء	المالية	العدلية والدفاع	الصحة
بهجت التلهوني	هاشم الجيوسي	احمد الطراونة	جميل التوتونجي
وزير	وذير	وزير	وزير الداخلية
الاشفال العامة	دولة لشؤون رئاسة الوزراء	الخارجية	وقائم باعمال قاضى القضاة
وصني ميرزا	يعاوب معمر	وفيق الحسيني	محسن الكاتب
وزير الزراعة	وزير	وزير التربية والتعليم	وزير
والانشاء والتعمير	المواصلات	والشؤون الاجتماعية	الاقتصاد الوطني
على نصوح الطاهر	عبد المجيد موتضي	شير الصباغ	حايل حوب

قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٦٢/١/٢٤ الموافقة على القرار الذي وضعه صاحبا المعالي وزير المالية ووزير الانتصاد الوطني بشكله التالي :

١ _ عمارً بالصلاحية المخولة الينا يموجب المادة ١٠٤ من قانون الجمارك والمكوس قررنا تعديل الفقرة (ز) من المادة(١٠٠) من القانون المذكور لتصبح كما يلي :

ز ـ الهدايا الواردة ضمن طرود بريدية على ان لا تتجاوز قيمتها خمسة دنانير للشخص الواحد في السنة . ٢ ـ يعمل بهذا التعديل اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٦٢/١/٣١ الموافقة على القرار الذي وضعه صاحبًا المعالي وزير العالبة ووزير الاقتصاد الوطني بشكله التالي :

١ ـ صلاً بالصلاحية المعولة الينا بموجب المادة (١٠٤) من قانون الجمارك والمكوس لسنة ١٩٥٩ قررنا اغفاء امانة العاصمة . مندالوسوم الجمركية البالغة (١٣٨٧) دينارا و : ٧٥ فلساً عن كمية من أسهم الألماب النارية التي استوردتها من لبنان

اعلان

بمقتضى المادة ٩٤ من الدستور

يعلن أنه عملاً بالمادة ٩٤ من الدستور احيلت القوانين المؤقتة المبيئة تالياً الى مجلس الامة فنالت منه قبولاً وبات كل منها بشكله المنشور في عدد الجريدة الرسمية المبين ازاءه قانوناً دائمياً .

عدد الجريدة الرسمية المنشور ف	اسم القانون
1000 1000 107.	لقانون المؤقت رقم ١٧٠لسنة ١٩٦١ الملحق بقانون الميزانية العامة للسنة المسالية ٩٦١/٩٦٠ القانون الموقت رقم ٢٠ لسنة ١٩٦١ المعدل لقانون ضريبة الحرس الوطني . القانون الموقت رقم ٢١ لسنة ١٩٦١ المعدل لقانون الغرف التجارية والصنساعية . القانون الموقت رقم ٢٢ لسنة ١٩٦١ المعدل لقانون البلديات .
1077	القانون الموقت رقم ٢٥ لسنة ١٩٦١ المعدل لقانون البلديات . القانون الموقت رقم ٢٨ لسنة ١٩٦١ الملحق بقانون الميرانية العـامة للسنة المـــالية ١٩٦٢/١٩٦١ . القانون الموقت رقم ٢٧ لسنة ١٩٦١ الملحق بقــانون الميرانية العـامة للسنة المـــالية ١٩٦٢/١٩٦١ .

رئيس الوزراء بهجت التلهوني

تصحيح خطأ مطبعي

يعلن بانه سقط الرقم (٣١) سبواً من أمر الدفاع رقم السنة ١٩٦٢ ولذلك تصحح الجملة الاولى من أمر الدفاع المذكور باضافة الرقم (٣١) بعد الرقم (٣٠) مباشرة .

1477/1/48

رئيس الوذراء بهجت التلهوني